وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية خلال النزاعات وفق منظور منظمة المرأة العربية

م.د.سحر طارق محمود الرحيم /جامعة بغداد
مركز بحوث و دراسات المرأة

استلام البحث: ٢٠٢١/١٢/٢٠ قبول النشر: ٢٠٢٢/٤/٢٠ تاريخ النشر : ٢ /١٠/ ٢٠٢٢
https://doi.org/10.52839/0111-000-075-018

الملخـــــــــــــــص :

اتسع نطاق المأساة التي طالما تؤرق الضمائر الإنسانية في المنطقة العربية بعد الصراعات المندلعة فيها على مدار السنوات الماضية، وتفاقم ليشمل الأبعاد التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والخلقية للأسر النازحة خاصةً بعد ظهور التنظيمات الإرهابية والنزاعات الطائفية التي أطاحت بحقوق الإنسان وأدت الى تغييرات سياسية وديموغرافية مختلفة اضطرت المواطنين العرب إلى ترك ديارهم فارين بأهليهم من خطر القتل والإرهاب والانتهاك إلى مناطق اخرى داخل أو خارج أوطانهم، وكانت النساء والأطفال هم الغالبية العظمى من النازحين تعرضوا الى ضغوط كبيرة ، وتحملت المجتمعات المضيفة مشكلة مواجهة هذه الكارثة نتيجة عدم تمكن البنى التحتية من استيعاب احتياجات الوافدين الأساسية من سكن وغذاء ودواء وخدمات تعليمية وصحية.

تضمن البحث أربعة مباحث ، تضمن المبحث الأول مقدمة تناولت مشكلة وهدف البحث ، وتناول المبحث الثاني معاناة النازحات والتحديات والمخاطر التي أطاحت بهن وأجبرتهن على الخروج من وطنهن ، والمشكلات والمصاعب الى واجهتهن وأسرهن في مناطق ودول النزوح ، اما المبحث الثالث تناول احصاءات النساء النازحات مدعمة بالرسوم البيانية ، اما المبحث الرابع فقد تناول أهم الاستنتاجات والتوصيات .

هدف البحث : التعريف بمشكلات النساء النازحات اللواتي تعرضت أوطانهن الى نزاعات أدت الى تمزق النسيج الاجتماعي وعرضت أمنها ومستقبل أسرها للمخاطر وتهديدات جمة، ورصد ما اجبرهن الى ترك أماكن سكناهن والنزوح الى أماكن أو بلدان أخرى أكثر أمناً والمشكلات التي واجهتهن وأسرهن بمناطق او دول النزوح وكيف تغلبن عليها واقتراح سياسات تخفف من معاناتهن وحفظ حقوقهن ومشاركتهن الفاعلة في إنهاء الصراع وإحلال النزاهة والسلام .

كلمات مفتاحية : النازحين، الفساد، حقوق الأنسان، النزاهة .

The Situation of Refugees and Displaced Women in Arab Countries during Conflicts According to the Perspective of the Arab Women's Organization

Dr. Sahar Tariq Mahmoud Al-Rahim

University of Baghdad / Women's Research and Studies Center

Abstract

The scope of the humanitarian tragedies in the Arab region has widened after the conflicts that erupted over the past years, exacerbation to include educational, cultural, and social dimensions, economic and moral aspects of the displaced families, especially after the emergence of terrorist organizations and sectarian conflicts which overthrew human and led to various political and demographic changes, forcing citizens to leave their homes, fleeing with their families from the danger of murder, terrorism, and violation to other safer areas inside or outside their countries. Women and children were the vast majority of the displaced who were subjected to great pressures, The host communities bore the problem of facing the disaster as a result of the inability of the host communities, infrastructure to accommodate the arrivals, basic needs in terms of housing, food, medicine, and educational and health services. The search aims to introduce the problems of displaced women whose homelands have been subjected to conflicts that have torn the social fabric and exposed the future of their homelands to dangers and threats as well as to observe what forced them to flee and how they overcame their problems. In addition, it proposes policies that alleviate their suffering and participate in ending the conflict and establishing peace.

Keywords: corruption, IDPs, human rights, integrity.

المبحث الأول :(١-١): منهجية البحث Research Method :

أولآ : أهمية البحث Research impotent :

تكمن أهمية البحث في ابراز دور السلطة الوطنية والمجتمع الدولي والمنظمات والأحزاب السياسية في تغيير الواقع نحو الأفضل وضمان حقوق المرأة النازحة في من خلال اتخاذ إجراءات فورية لتفادي المخاطر المحتملة في رسم سياسات تنموية تأخذ الحسبان معاناة الأسر النازحة وإعطائها الأهمية المطلقة ورسم الحلول في تحقيق الأمن والسلام.

ثانياً: مشكلة البحث: Research Problem

تعرضت المرأة في الآونة الأخيرة الى أبشع جرائم التهجير والتطهير العرقي على يد عصابات داعش الإرهابية التي فقدتهم أبسط حقوقهم وأمتدت اثارها جسدياً وماديا ومعنوياً وحرمانهم من حريات أقرتها جميه القوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية .

ثالثاً: أهمية البحث Research Objective :

كان لابد من احداث تغيير نوعي في الثقافات والتي تحول دون الإيفاء بحقوق النساء اللواتي تعرضت أوطانهن الى نزاعات أدت الى تمزق النسيج الاجتماعي وعرضت أمنهن ومستقبل أسرهن للمخاطر ورصد ما اجبرهن الى ترك أماكن سكناهن والنزوح الى أماكن أو بلدان أخرى أكثر أمناً والمشكلات التي واجهتهن وأسرهن بمناطق او بدول النزوح واقتراح سياسات تخفف من معاناتهن وحفظ حقوقهن ومشاركتهن الفاعلة في إنهاء الصراع وإحلال النزاهة والسلام .

رابعاً: إسلوب البحث: Research Manner

اعتمد البحث منهج المسح الميداني والمسوحات الوطنية للنازحين ووفق التحليلات وبالاعتماد على دراسات وبحوث سابقة في مجال موضوع البحث.

(١-٢): مفاهيم ومصطلحات :

١. النازحين : هم الأناس الذين اضطروا الى مغادرة محلات إقامتهم المعتادة الى أماكن أكثر أماناً في داخل حدود دولتهم او خارجها لتجنب الاعتداء عليهم وانتهاك حقوقهم الإنسانية (محمد، ٢٠٠٦).

٢. الفساد ، والعنف : هو سوء استخدام الموارد العامة في مؤسسةِ ما يهدف الكسب الشخصي ، مثل الرشوة والابتزاز كطلب مال او خدمة معينة. ، والعنف: هو عملية الحاق أذى متعمد بالآخرين بدوافع عدوانية سواء كان مادياً او معنوياً يتسبب في الحاق خسائر مادية او نفسية او جسدية . (حميد، ٢٠١٨).

٣. النزاهة : هو سلوك غير تلقائي يكتسبه الإنسان من خلال التربية والتعليم يفترض ان يتحلى به القائمين في ادارة الدولة والحكم(الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٥) .

٤. حقوق الإنسان : هي (كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة -١٩٨٩) الحقوق التي يجب ان يتحلى بها البشر(الربيع، ٢٠١٠) ، وقد شهد العراق مؤخراً جرائم عنف بشعة ضد الإنسانية على يد عصابات ارهابية طالت جميع مكونات المجتمع العراقي من قتل وتهجير قسري وتطهير عرقي و ابادات جماعية مما أفقدتهم أبسط حقوقهم الإنسانية وأجبرتهم الى ترك محال سكناهم والنزوح الى أماكن أكثر أماناً او الى دول الجوار(عز الدين،١٩٦٤).

٥. حقوق المرأة: تعني حقوق المرأة بوصفها إنسانة ومواطنة بحقوقها الاجتماعية والمدنية والاقتصادية والسياسية والتي ناضلت ولا زالت تناضل من أجل تحقيق مظاهر التحضر والديمقراطية والارتقاء بمكانتها. وقد أهتم المجتمع الدولي بقضية الدفاع عن حقوق المرأة وربطها بحقوق الأنسان، ومساواة حقوقها بحقوق الرجل(الأمم المتحدة، ٢٠٢١).

٦. حقوق النازحين: اقرت المواثيق والقوانين الدولية والمحلية الحقوق الواجبة للنازحين ، أولها المساواة وعدم التميز بسبب حالتهم مع الآخرين في البلد من حقوق وحريات فضلا عن حق المأوى والأمن الغذائي والصحي، والتعلم والتعليم، وتأمين حقوق الإنسان وبالأخص النساء والأطفال . وحيث ان النزوح هو ترك الأنسان سكناه قسرا سواء في داخل بلده أو خارجه بسبب الخوف من التعرض للعنف والاضطهاد فهو يعد انتهاكاً لأمنه وسلامته ولحقوقه كإنسان (البراق، ٢٠١١) .

المبحث الثاني :

(٢-١): المرأة في خضم الصراعات:

شهدت معظم الدول العربية مؤخراً صراعات أدت الى انعدام الأمن القومي العربي مما شجعت التنظيمات الإرهابية الى القيام بأبشع ممارسات العنف والانتهاكات من قتل وتهديد وخطف والمتاجرة بالنساء والأطفال اذ بلغت عدد الشهيدات جراء العمليات الإرهابية (٣٨٥، ٢٠٢ شهيدة) فضلا عن (٣٣٥، ١٦١ طفل شهيد) في العامين ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ على التوالي ؛ مما ولدت ظاهرة نزوح الملايين من السكان إلى مناطق ودول الجوار(حازم. ٢٠١٤)أدى الى تفاقم معاناة المرأة العربية التي تعرضت لوضع اللجوء وواجهت مشكلات تتعلق بضمان أمنها ورعاية أطفالها وسد احتياجات أسرتها الغذائية والدوائية والاجتماعية والتي كانت أهم اشكال معاناة الأسر النازحة، اذ ان ما أنجز في توفير المأوى والغذاء والصحة والتعليم من قبل الجهات المضيفة أصبح لم يلبي الاحتياجات الفعلية للأسر النازحة بعد ازدياد أعداد الوافدين فوق الطاقة الاستيعابية لها وانخفاض الدعم الدولي(منظمة المرأة العربية، ٢٠١٦).

(٢-٢): وضع اللاجئات النازحات العربيات :

أولا: الإطار القانوني : تزايدت أعداد النازحات واللاجئات بسبب الصراعات في الدول العربية على وجه الخصوص في سوريا والعراق وليبيا واليمن. فبسبب الصراع السوري وصل عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار إلى نحو ٢ مليون لاجئ بواقع مليون لاجئ في لبنان وفي تركيا بواقع ٢,٧٥ مليون في العام ٢٠١٥ .

في العام ١٩٧٤ أطلق أول إعلان خاص بحماية المرأة والطفل في حالات النزاع المسلح تبنت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة مصير النساء والأطفال المدنيين أشارت فيه الى ضرورة تقديم العناية والدعم ضد الاعتداء وتجنيبهم ويلات الحرب .ثم توالت المؤتمرات العالمية حول التنمية والسلام مثل مؤتمر مكسيكو عام ١٩٧٥، ومؤتمر كوبنهاكن عام ١٩٨٠، ومؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥، ومؤتمر بيكن عام ١٩٩٥، اتفقت فيها الأطراف المشاركة " على ان المرأة فاعل أساس في بناء مجتمعات عادلة واحداث التغيير ، ودورها في بناء السلام والقضاء على أشكال العنف ضد المرأة خلال النزاعات المسلحة.

تبنت " الجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤولية إعلان القضاء على العنف ضد المرأة وانتهاك حقوقها عند النزاعات في عام ١٩٩٣ وعدته انتهاكا لمبادئ القانون الدولي لحقوق الأنسان .

وفي العام ٢٠٠٨ أدان قرار ١٨٢٠ العنف الجنسي وعده من جرائم الحرب ودعا الى التوقف الفوري عن الاعتداءات ضد المدنيين وحماية النساء من هكذا جرائم ، وتصدى القرار رقم ١٨٨٨ في العام ٢٠٠٩ للعنف الجنسي عند النزاعات المسلحة ودعا الى" الإدماج الاقتصادي والاجتماعي" لضحايا العنف الجنسي. ثم القرار ١٨٨٩ في العام نفسه الذي دعا المجتمع الدولي الى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مشاركة المرأة وتلبية احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية وتمكينها في احلال السلام والأمن الشخصي . وأكد القرار

١٩٦٠ في العام ٢٠١٠ على الملاحقة القانونية ووضع حد لمرتكبي جرائم العنف الجنسي الإفلات من العقاب ، ثم أكد القرار ٢٢٤٢ في العام ٢٠١٥ على تمكين المرأة ومنع قيام واندلاع النزاعات وتأمين سلامتها واحتياجاتها وأطفالها من الغذاء والدواء والصحة والتعليم ... الخ(لافواييه، ٢٠١٣).

(٢-٣): الأسبـــاب التي أدت الى النـــزوح :

١. انعدام الأمن وضعف السلطة جعل من تنظيمات داعش السيطرة على مناطق معينة التي مارست فيها ابشع عمليات الاضطهاد والعنف ضد ساكنيها مما اضطرهم الى ترك ديارهم والرحيل الى مناطق اكثر أماناً.
٢. سوء الوضع الأمني أدى الى شيوع ظاهرة التهديد والتهجير والقتل والخطف والمتاجرة بالنساء والأطفال .
٣. تردي الوضع الأمني أدى الى فقدان معظم السكان حريتهم ومصادر رزقهم من دور سكنية والأراضي زراعية والثروات الحيوانية ومعامل وورش العمل .
٤. بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة وانتهاك حقوق المرأة والطفل وعدم تمتعهم بحقوقهم في الحماية أدى الى تمزيق الروابط الاجتماعية وتفريق الأسر وظهور ظاهرة النزوح.

(٢-٤): المشكلات التي واجهت النازحات :

لا تكمن مشكلة النزوح في تغيير المواطن منطقة سكناه او موطنه الأصلي وانما يتعدى ذلك في مشكلات اقتصادية متمثلة بانتقالهم من حالة اقتصادية ميسورة ومستقرة نسبياً الى حالة الفقر الشديد وتعرضهم للاحتياج في الأماكن المضيفة تركت في المرأة آثار مؤلمة عززت من صمودها وتحديها الصعاب ، فضلا عن مشكلات اجتماعية ونفسية جمة ندرج في أدناه بعضها :-

١. فقر اللاجئين النازحين وهشاشتهم اقتصادياً واجتماعياً وحيث ان النساء والفتيات لا يتمتعن بالحماية التقليدية كالعائلة والمجتمع مما يعرضهن الى شتى انواع العنف والاستغلال من قبل ذوي النفوس الضعيفة وصعوبة حماية أنفسهن من العنف(عقبة، ٢٠٠٩).
٢. تعقيد وصعوبة إجراءات الحصول على الوثائق الأصولية للإقامات لأسباب مادية وذلك لتكلفة إصدارها العالية وفقدانهم أموالهم عند النزوح، او فقدانهم وثائق الثبوتية عند هروبهم من ديارهم عند الصراعات يجعل من اللاجئين معرضين للملاحقات الأمنية وبالتالي صعوبة الخروج للعمل وطلب الرزق او الترفيه عن انفهم .
٣. اضطرت بعض الأسر النازحة الى تزويج بناتهن بسن مبكر نتيجة تراكم العبء المادي والاجتماعي وخوفهم على شرفهن في ظل واقعهم غير الآمن عليهم، او تزويجهن بعقود زواج مؤقتة أو غير موثقة وبشكل متكرر (زواجا غير قانوني) أو بدون عقد الزواج يحفظ حقوقهن مقابل مبالغ مادية، مما لا يسمح لهن تسجيل نسب أطفالهن الى آبائهن .

٤. ضعف او انعدام فرص تعليم الأطفال النازحين ، فضلا عن ضعف او انعدام الخدمات الصحية دون المستوى المطلوب مما أدى الى حدوث مضاعفات لأوضاعهم الصحية.
٥. تعرض بعض اللاجئين أو بعض الأسر اللاجئة الى فقدان الدعم الغذائي والمالي بسبب تناقص الأموال لدى برنامج الغذاء العالمي مقابل تزايد عدد العوائل المستفيدة، فضلا عن ان ٦٠% من اللاجئين يعيشون بحالة هشاشة اقتصادية لا تحقق لهم نصف ما يضمن لهم العيش الكريم.
٦. مشكلات اجتماعية متمثلة بإن بعضهم من يحملون درجات علمية رفيعة المستوى ورغم ذلك غير قادرين على مزاولة العمل بدرجاتهم العلمية مما اضطروا الى الحصول على فرص عمل لا تتناسب وخبراتهم العلمية(حمد، ١٩٩٣).
٧. بسبب الظروف السكنية المتردية ونقص الخدمات الصحية واحتياجات الصحة الأساسية للنساء والأطفال، أصبح معظم اللاجئون يعانون مشكلات صحية خطيرة وإصابات وحالات عدوى مختلفة وارتفاع حالات التلوث .
٨. اختلاف لغة الجهات المضيفة واختلاف المناهج فضلا عن محدودية قدرتها في استيعاب الطلاب اللاجئين مما أدى الى تسرب الطلاب اللاجئين من المدارس والجامعات والتضحية بمستقبلهم ولجوئهم الى العمل طلباً للرزق وإعالة أسرهم (منوفل، ٢٠٠٩).

(٢-٥): آثار النزوح المترتبة على المجتمع

١. نزوح السكان الى خارج مناطق سكناهم أدى الى تغيير ديموغرافية المحافظات .
٢. ضعف الحالة الاقتصادية للنازحين أدى الى توجههم الى إقامة العشوائيات للسكن(ابراهيم، ١٩٩٩).
٣. ابتعاد النازحين عن مناطق سكناهم والنزوح الى أماكن اخرى وبسبب اضطراب الأمن والاعتداءات المسلحة والتهديد الطائفي تسبب في التفكك الأسري وضعف التواصل الاجتماعي .
٤. انتشار ظاهرة البطالة للنازحين أدى الى انتشار ظواهر التسول والجريمة والفساد الأخلاقي.
٥. سوء الحالة الاقتصادية للنازحين وارتفاع الأسعار أدت الى التسرب من المدارس للتفرغ للعمل وتوفير لقمة العيش لإعالة أنفسهم وأسرهم (عمر، ٢٠٠٨).
٦. أدى النزوح الى تدهور الأراضي الزراعية ومصا در الثروة الحيوانية للنازحين، فضلا عن اغلاق مصادر رزقهم من معامل ومصانع وورش عمل .
٧. النزوح الى خارج اماكن سكناهم أدى الى ظهور حالة التدهور الصحي للنازحين وعلى وجه الخصوص للنساء النازحات والأطفال بسبب سوء الظروف الصحية لأماكن سكناهم(الجزولي،٢٠٠٧).

المبحث الثالث: احصائيات النازحين في العراق :

جدول (١) أعداد اللاجئين / النازحين العراقيين في دول الجوار العام ٢٠١٢

دولة النزوح	سورية	الاردن	تركيا	لبنان	مصر	ايران	دول الخليج
العدد	85912	29161	12160	7542	7008	3508	2187

م/ احصاءات وزارة حقوق الأنسان العام ٢٠١٢

الشكل (١) يبين اعداد النازحين العراقيين في دول الجوار العام ٢٠١٢

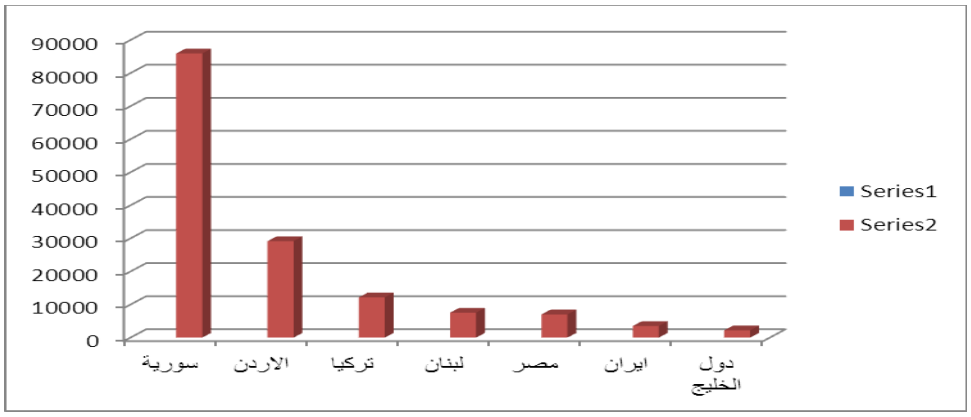

من الجدول والشكل البياني اعلاه بلغ عدد اللاجئين العراقيين في دول الجوار (١٤٧٤٧٨ لاجئاً) الغالبية العظمى منهم متواجدون في سورية والأردن وتركيا وانهم يحملون مؤهلات علمية عالية وان الوضع الأمني المتردي أفقدهم مصدر رزقهم ولابد من توفير للنازحين حياة كريمة ومستوى معيشي لائق .

جدول (٢) اعداد النازحين داخل العراق حسب أماكن مأواهم العام ٢٠١٤

اماكن المأوى	مداس	دور العبادة	مخيمات	سكن مؤجر	سكن ملك	مع الأقارب	فنادق	مباني عامة مهجورة	مستوطنات عشوائية	كرفانات
العدد	1349	14059	4401	93368	1659	15763	1918	6832	1780	1248

الشكل (٢) أعداد النازحين داخل العراق حسب أماكن مأواهم العام ٢٠١٤

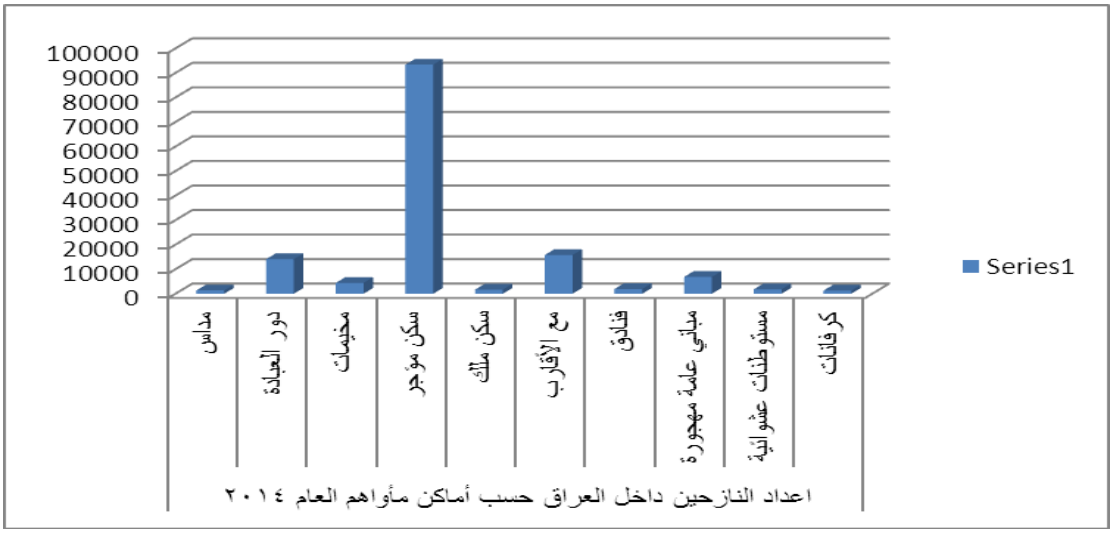

ومن خلال المسح الوطني للنازحين تبين ان أكثر من ١٠% يقطنون دور العبادة وهذا يشكل عبئاً على مستواهم الاقتصادي والاجتماعي بسبب فقدانهم لمصادر رزقهم وارتفاع نسب البطالة لديهم.

و ٩٢% منهم يسكنون في سكن مؤجر وغالبا ما تكون مساكن مشتركة مع عوائل اخرى بسبب ارتفاع ايجارات المساكن بشكل كبير ، حيث ان بالرغم من تجهيز مخيمات اللاجئين بخدمات ومساعدات متواضعة الا ان عدم تمكن اللاجئين من التحرك بحرية وبشكل طبيعي يجعلهم يفضلون السكن في مساكن مستقلة .

جدول (٣) أعداد النازحات اللواتي تعرضن للانتهاكات في العام ٢٠١٤

التعرض للإضطهاد	التعرض للعنف المنزلي	التعرض للتعذيب	التعرض للقصف والقتل	التعرض للخطف
2540	147	1889	1370	463

شكل (٣) أعداد النازحات اللواتي تعرضن للأنتهاكات في العام ٢٠١٤

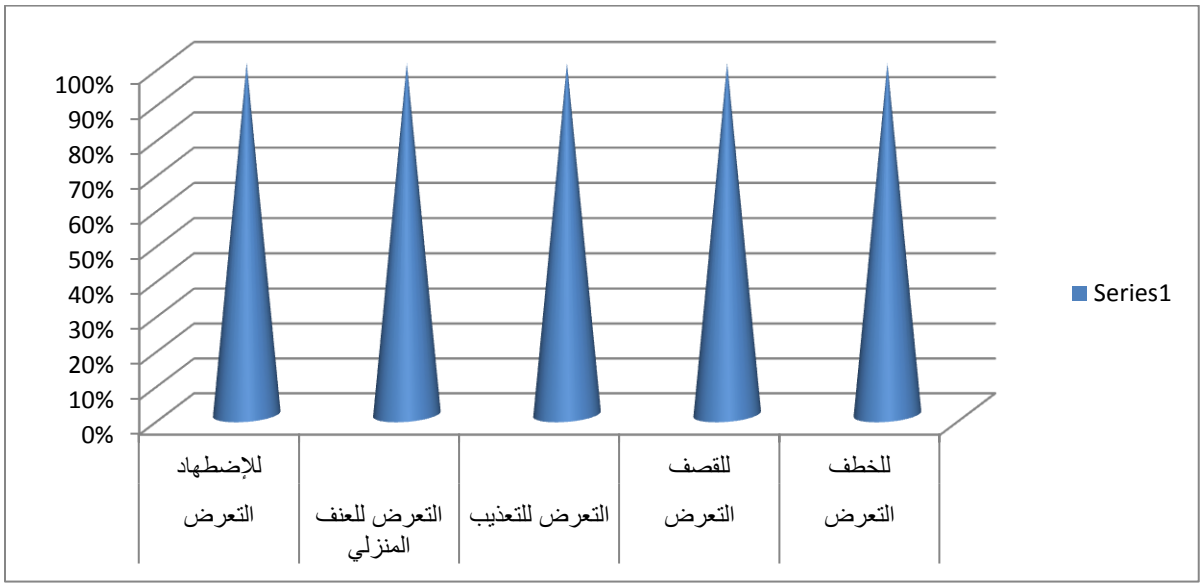

لاحظت الحكومات والمنظمات الدولية التي اهتمت بقضايا المرأة وحقوقها، ان قيام الحروب وتفشي ظاهرة العنف تلقي على عاتق المرأة مسؤولية كبيرة اضطرتها الى النزوح الى بلد اخر او منطقة سكن لم تعتد عليها وان تتحمل مسؤولية البحث عن أمنها وأسرتها وتعرضها لأزمات نفسية واقتصادية وصحية واجتماعية عصيبة. فضلا عن تعرضها لاعتداءات جسدية وجنسية بسبب تكوينها الجنسي مما يتطلب حمايتها عملت الأمم المتحدة من خلال اتفاقية حقوق المرأة والطفل على حماية المرأة في حالتي الحرب والسلم .

جدول (٤) اعداد النازحات اللواتي فقدن حق التعليم جراء النزوح العام ٢٠١٤

بعد المدرسة	قدم القبول بالمدرسة	عدم الرغبة بمواصلة الدراسة	اسباب مادية	اخرى
6425	2274	2424	9860	2647

الشكل (٤) اعداد النازحات اللواتي فقدنة حق التعليم جراء النزوح العام ٢٠١٤

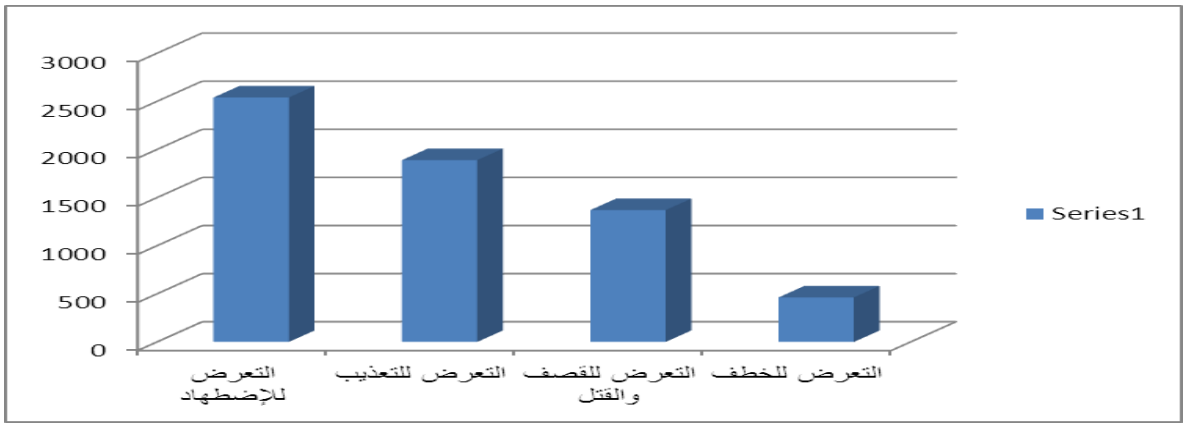

شكل (٥) عدد الطلاب النازحين والنازحات في العراق بعمر ٦ سنوات فأكثر

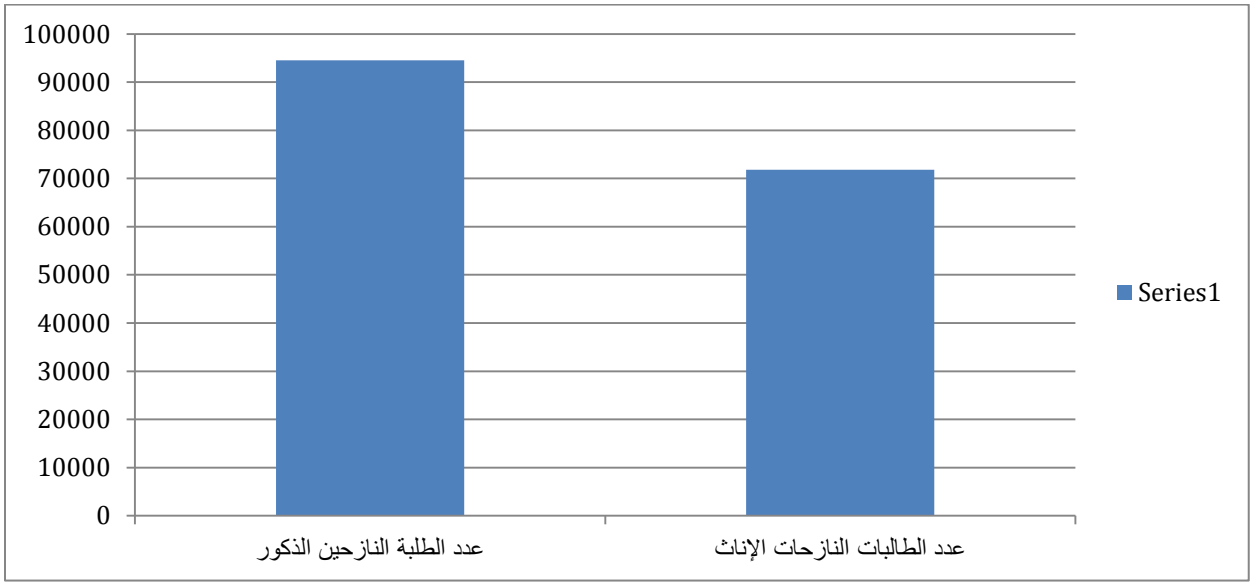

جدول (٥) اعداد الأسر التي تعرضت نسائها الى الانتهاك حسب القومية عام ٢٠١٤

العربية	الكردية	تركمانية	كلدان	سريان	أرمن	الشبك	أزيدية	اخرى
1206	30	761	8	5	1	254	3	1

الشكل (٦) اعداد الأسر التي تعرضت نسائها الى الانتهاك حسب القومية عام ٢٠١٤

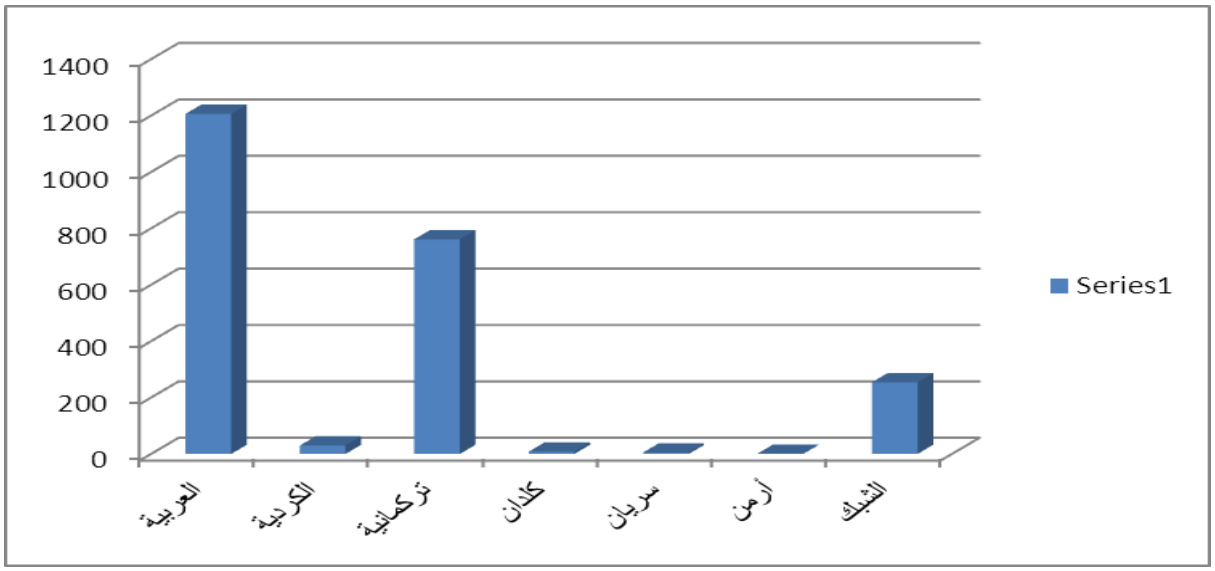

تعرض معظم أقليات العراق من المسيحيين والصابئة واليزيديين والشبك الى ترك محال سكناهم والنزوح الى أقليم كردستان او خارج العراق بسبب تعرضهم الى عمليات العنف والاضطهاد من قبل عناصر إرهابية مسلحة تحت طابع ديني .

(جدول ٦) عدد الأسر المتضررة وحجم الخسائر التي تعرضت لها الأسر النازحة في مناطق سكناهم الأصلية ٢٠١٤

منطقة النزوح / صنف الخسائر	بغداد	انبار	نينوى	ديالى	كركوك	بابل	صلاح الدين
دور واراضي سكنية	8314	18180	40714	26910	6450	3219	6209
أراضي وحقول زراعية وبساتين ومزارع اسماك	6566	5051	13888	7851	2012	3874	9140
محاصيل حقلية ودواجن وماشية	7532	4668	11878	7271	2167	3212	9562
معامل ومصانع ومكائن ومعدات صناعية وزراعية	3427	2921	7080	6135	1599	2070	6309
سيارات ودرجات نارية	1199	5198	8362	3294	1528	1199	545

مبالغ نقدية وسندات ومصوغات	836	2519	9400	2268	998	358	3592
اثاث منزلية ومكتبية	8393	18511	39267	27993	6303	3077	31480
اخرى	1841	2133	9414	1977	773	525	4044

الشكل (٧) عدد الأسر المتضررة وفق صنف التضرر والمحافظات التي تعرضت لها الأسر النازحة

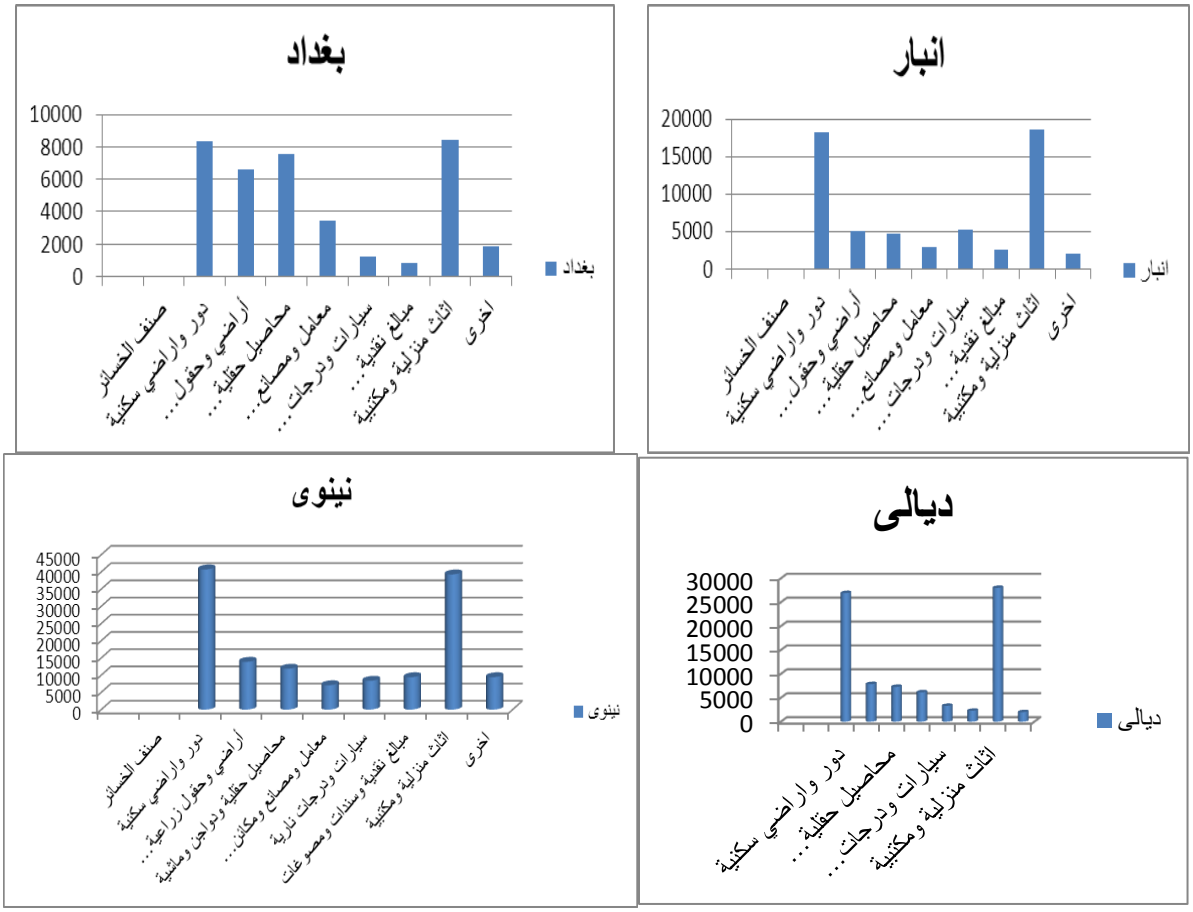

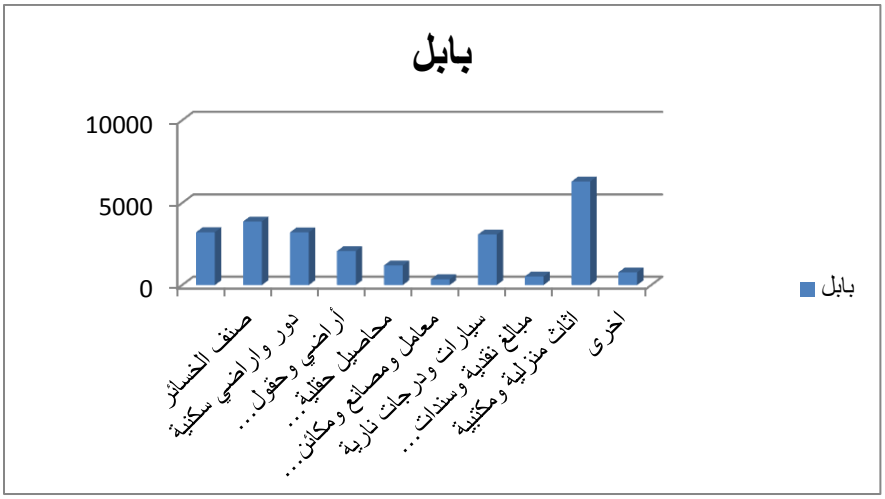

المبحث الرابع : الاستنتاجات :

الآثار السلبية الناتجة عن النزوح :

للنزوح آثار سلبية جمة على المجتمعات منها آثار ديموغرافية بين المحافظات وآثار اجتماعية، والآثار الاقتصادية ، فضلا عن الآثار الصحية وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمرأة والأطفال والمسنين .

التوصيـــــــات :

تقترح الدراسة جملة توصيات وسياسات بديلة، منها:

١. توفير مناطق آمنة مخصصة للمدنيين العالقين (اللاجئين) داخل بلدانهم أو خارجها يحظر فيها الطيران والقصف معدة للعيش الكريم بشكل لائق وآمن
٢. خلق سكن لائق للنساء والفتيات وحمايتهن من خطر الصراع العسكري المداهمات الأمنية بشكل يسمح لهن التواصل واللقاء لتبادل الآراء والثقافات والتفاعل بينهن لتقديم المبادرات واستثمار قدراتهن وتحفيزهن على المساهمة البناءة في خدمة مجتمعاتهن وتعود بالنفع للجميع .
٣. تسهيل إجراءات عملهن لتوفير دخل لهن ولعائلاتهن والاستغناء عن المساعدات ومن أجل خدمة اللاجئات أنفسهن وبخاصة المهن الضرورية كالطب والتمريض والتعليم والاستشارات النفسية، واعداد برامج تعليمية لهن حول بعض الحرف والمهارات تساعدهن في العمل وتلبية احتياجات أسرهن .
٤. إقامة حملات تثقيفية وتوعية النساء النازحات برعاية الأم والطفل والصحة النفسية والإنجابية ، ورفدهم بالأجهزة الطبية اللازمة للرعاية الصحية .
٥. إتاحة فرص التعليم الأساسي والثانوي والحد من ظاهرة تسرب الأطفال من مدارسهم وانشغالهم بالتسول ، وتقديم منح دراسية بالجامعات وخلق فرص مستقبلهن الشخصي ، واعداد مناهج دراسية متنوعة فضلا عن مناهج توعوية حول نبذ العنف والتطرف يتم تحميلها الكترونيا بعد ان يتم تزويد كل اسرة بهاتف ذكي لتلقي الدروس التعليمية .
٦. مراجعة سياسات تمويل المساعدات الإنسانية من قبل مؤسسات المجتمع المدني وإعادة ترتيب أولوياتها وتحفيز قدراتهن واستثمار طاقاتهن ومشاركتهن الفاعلة في خدمة مجتمعهن وبناء أوطانهن.
٧. اعداد خطط وطنية وحشد جهود جميع فئات المجتمع وخاصة الشباب للتفاعل بروح المواطنة لحماية الوطن وطرد المعتدي وتمكين الأقليات والنازحين في العودة لأوطانهم .
٨. الاهتمام بالعقول والكفاءات العلمية والحد من هدر الكوادر البشرية من خلال رفع فرص التنمية البشرية .
٩. حث الدول على الاعترافِ بقوانين القضاء على أشكال العنف والاضطهاد ضدّ المرأة وحمايتها من التحرش عند الحرب والسلم .

المصـــــــــــادر :

١. البراق، آمنه عبده(٢٠١١)، "حاجات البالغين من مجهولي النسب بعد خروجهم من المؤسسات الإيوائية للأيتام ودور الخدمة الاجتماعية في إشباعها." ، الرياض : المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي ، ط١.

٢. الجزولي، عثمان محمد(٢٠٠٧)، " أثر النزاعات على المرأة والطفل في دارفور" ، ورشة عمل حول: دور المرأة في تعزيز السلام الاجتماعي في دافور، ولاية غرب دارفور الجنينة.

٣. حازم حسن جمعه(٢٠١٤)، مفهوم اللاجئين في المعاهدات الدولية الإقليمية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

٤. حميد، د.هند محمود(٢٠١٨), " الفساد– تعريفه وخصائصه ، أسبابه ، مظاهره ، طرق مكافحته "،كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد

٥. بالرابط: https://doi.org/10.30907/jj.v0i٥,٢٥٥.

٦. د.خالد وليد الربيع(٢٠١٠)، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

٧. د.عز الدين فودة(١٩٦٤)، الضمانات الدولية لحقوق الإنسان، بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٠.

٨. د.عمر محمود(٢٠٠٨)، حماية البيئة في القانون الدولي الإنساني وقت النزاع المسلح، بحث منشور في المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد ١١، العدد الأول.

٩. شريف السيد علي(٢٠١٤)، اللاجئون والأشخاص النازحون داخلياً بين حقوق الإنسان والواقع ، اللاجئون ومبدأ عدم الإعادة القسرية، مجلة العفو الدولية، العدد ٢١، بيروت.

١٠. عقبة، حسن موسى (٢٠٠٩)، " النازحون من الداخل وتجربة السودان ." إصدار معهد دراسات الكوارث واللاجئين ، جامعة أفريقيا العالمية . السودان ، الخرطوم .

١١. محمد ، عثمان أحمد(٢٠٠٦)، " تعريف النزوح " ، جامعة الخرطوم، السودان.

١٢. لافواييه (٢٠١٣)، " اللاجئون والأشخاص المهجرون، القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٣٠٥.

الأطاريح والرسائل الجامعية

١. ابراهيم، عبدالعظيم سليمان(١٩٩٩) ، " الآثار السياسية الاقتصادية للنزوح في العاصمة القومية "، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

٢. النيل ، حمد(١٩٩٣)، " قضايا النزوح على العاصمة القومية ومشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية ودور المنظمات الأجنبية والوطنية " . رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة افريقيا العالمية.

٣. منوفل، إبراهيم خليفة(٢٠٠٩)، " اتجاهات الطلاب النازحين نحو بعض المتغيرات وعلاقتها بالتوافق النفسي "، رسالة ماجستير، السودان ، كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين.

التقاريـــــــر:

١. الجهاز المركزي للإحصاء/ قسم احصاء التنمية البشرية(٢٠١٥)، تقرير" الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق " .

٢. تقرير منظمة المرأة العربية حول وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية (٢٠١١).

٣. تقرير منظمة المرأة العربية حول وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية (٢٠١٦)

٤. الأمم المتحدة/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (٢٠٢١)، " حقوق المرأة" ورشة عمل إقليمية حول المؤشر المعياري للمرأة والسلام والأمن ، الرابط : https://archive.unescwa.org/ar/our-work/ .